عبد المنعم علي عيسى

شظايا النار الأوكرانية إذ تصل إلينا

ضربت الأزمة السورية عشية ذكراها الحادية عشرة، التي حلت ثقيلة هذا العام بمفاعيل داخلية، موعداً مع كرة نار ما انفكت تتدحرج فتقذف بنيرانها في شتى الاتجاهات ومن المقدر أن يكون نصيب السوريين وافراً منها لاعتبارات عديدة أبرزها التقاطع الحاصل فيما بين اللاعبين على ساحتي الصراع، فالذكرى وقبيل أن تحل هذا العام كان مقدرا لها أن تصطلي بنيران أزمة هي دون شك باتت تمثل التحدي الأكبر للاستقرار العالمي، بعد أن حملت الأزمة السورية تلك الصفة على مدى ما يقرب من السنوات العشر التي كان توصف فيها بأنها الأعقد مما شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، والأزمة إذ تفقد تربعها على عرش الأزمات العالمي لتتخلى عنه لمصلحة «شقيقة» لها، من المقدر لها أن تفقد الكثير من «نجوميتها» لتصبح الأضواء المسلطة عليها خافتة، أو هي ليست بالقدر الكافي لكي تجذب الناظرين، وكنتيجة بات من الممكن القول إنه باندلاع الأزمة الأوكرانية أواخر شهر شباط المنصرم، أضافت إلى الأزمة السورية رزمة من التعقيدات التي لم يكن ينقصها المزيد منها.

في سياق الصراع المحتدم راهناً ما بين روسيا من جهة وبين الغرب برأس حربة أميركي من جهة أخرى، راحت الولايات المتحدة تعمل على إرباك موسكو على مختلف الجبهات التي كان من أبرزها السورية، فالتقارير الصادرة مؤخرا عن واشنطن تقول إن هذي الأخيرة تتدارس إصدار قرارات تتضمن إعفاء مستثمرين وشركات من عقوبات «قانون قيصر» لفتح باب العمل في المناطق التي تقع خارج سيطرة الدولة السورية، وتحديداً في شمال البلاد، أي مناطق درع الفرات وريف إدلب، وكذا شمالها الشرقي، وتضيف تلك التقارير إن تلك الاستثناءات لن تكون شبيهة بالمساعدات الإنسانية، وإجراءات مكافحة كورونا، أو الإجراءات التي قالت واشنطن إنها تأتي في سياق دعم «التعافي المبكر»، لأنها، أي لأن تلك القرارات، سوف تتعلق بالاستثمار في البنية التحتية لتلك المناطق، وفي التطبيق شكلت زيارة الوفد الأميركي رفيع المستوى إلى مناطق شرق ولقاؤه بمظلوم عبدي، قائد «قوات سورية الديمقراطية – قسد» مؤخراً، إجراء بالغ الدلالة في سياق تكريس الحالة القائمة راهناً في شرق الفرات، والوفد إذ أكد «استمرار الشراكة ما بين الإدارة الذاتية وبين التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش» كان قد أكد أيضاً على «ضرورة دعم التنمية في المناطق التي تسيطر عليها قسد»، وهنا بيت القصيد، حيث يهدف الفعل الأخير إلى إيجاد تمايزات ما بين مناطق سيطرة الدولة وبين المناطق الخارجة عن سيطرتها، تفضي بمرور الوقت عبر التداعيات التي ستنجم عنها، إلى تعزيز واقع التقسيم بفعل الأمر الواقع، وبمعنى آخر فإن من شأن التفاوت الذي سيحصل في درجة تطور النسيج الاقتصادي الذي سيفرز معطيات جديدة، أن يخلق واقعاً جديداً من شأنه أن يمهد المناخات لحدوث التقسيم إذا ما لاحت ظروف سياسية سانحة.

هذا التفكير تتعزز مشروعيته أكثر عبر استحضار المشروع الذي تقدم به عضوان في الكونغرس الأميركي بغية تمرير قانون يدعو إلى التطبيق الصارم لـ«قانون قيصر» ومحاولة ترميمه بعد التهتكات التي حصلت في نسيجه مؤخراً، لكن أخطر ما فيه هو دعوته إلى رفض أي حوار مع روسيا بشأن سورية، فالفعل الأخير لوحده كاف لكي يدخل الأزمة السورية في طور مراوحة من الصعب التكهن بزمن الخروج منها، ومن الراجح أن التباعدات الحاصلة ما بين موسكو وواشنطن، والتي تبدو وكأنها آخذة بالازدياد بفعل تدحرج كرة النار الأوكرانية، سوف تعزز المناخات المناسبة لإقرار المشروع سابق الذكر.

تقول القراءة الغربية، قراءة المعارضة السورية أيضاً التي تتآلف معها، إن سياسة العقوبات المفروضة على روسيا بعد ٢٤ شباط الماضي سوف تؤدي إلى إفقار روسيا، وإرجاعها إلى الوضع الذي كانت عليه في بدايات القرن العشرين، وهذا، وما نزال هنا في سياقات عرض تلك القراءة، سوف يؤدي بالضرورة إلى إضعاف موقف روسيا العسكري والسياسي في سورية، وتلك قراءة خاطئة بالتأكيد، فيما نرى، فموسكو التي تدير معركتها مع الغرب راهناً على مختلف الجبهات، سوف يكون من المستحيل عليها تهميش الجبهة السورية، بل على العكس من ذلك فإن من المرجح أن تذهب الأولى، أي موسكو، لتحويل الجبهة السورية إلى خط هجوم رئيسي على الغرب وقواعده وحلفائه في المنطقة، في تعزيز لرؤيتها التي أعلنها وزير الخارجية سيرغي لافروف منذ بداية الأزمة السورية حينما رد على سؤال الوفد السوري المعارض الذي استغرب مواقف موسكو من هذه الأخيرة، وفي حينها أجاب لافروف بالقول: «نحن ندافع عن موسكو في دمشق»، والراجح أن الأزمة الأوكرانية ستكرس الجبهة السورية كخط دفاع أول عن الأمن القومي الروسي جنباً إلى جنب خط الدفاع الذي باتت تمثله بيلاروسيا.

وفي السياق بدا المبعوث الأممي لحل الأزمة السورية غير بيدرسون متفائلاً مما لا تشي به المناخات السابقة، فهو أصدر بيانا عشية الإعلان عن موعد انعقاد جولة جنيف السابعة جاء فيه: «إن كل المؤشرات الحالية تشير إلى إمكان حدوث تقدم»، وفي شرحه لتلك المؤشرات ذكر، مثلا، ثبات خطوط التماس عند حدودها على امتداد الأعوام الثلاثة المنصرمة، ثم التهديد المستمر للإرهاب الذي بات يمثل تحدياً لكل أطراف الصراع، وصولاً إلى تدهور أوضاع السوريين في المناطق الثلاث التي يعيشون فيها، وعلى الرغم من وجاهة الأسباب التي ذكرها بيدرسون فإن من الصعب علينا المضي في سياقات تفاؤله التي بدت مشروعة بالنسبة إليه، فالسياسات التي تتبناها أطراف الصراع الخارجية لا تتحدد وفقاً للاعتبارات التي استند عليها لتسويق تفاؤله، إذ كيف يمكن للغرب، مثلا، أن يهتم بتهديد «داعش» إذا ما كان هو الذي يضع لمسة الـ«TUCH» على تحركاته، وإذا ما كانت تحركات التنظيم تبقي «المشروعية» على حليفته «قسد» التي ولدت أساساً من رحم «التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب» الذي أسسته واشنطن صيف العام ٢٠١٤، وكيف يمكن له، أي للغرب، أن يدرج التدهور المعيشي الحاصل في البلاد على أجندة صناعة القرار السياسي إذا ما كانت الولايات المتحدة هي من ابتكر سيف «قيصر»، ومن ثم فعله ليبقيه مسلطا على الحكومة والشعب السوريين لإنتاج سورية جديدة من النوع المناسب لرؤياه ومصالحه.

لا شك أن بيدرسون يعرف كل ذلك، بل وهو يعرف أكثر من ذلك بكثير، لكن دوافعه التي تحركه في مساره اليوم لربما تنحصر في شقين: أولهما هو أن الحركة هي تأكيد على استمرارية الحياة، بمعنى أن التوقف في مسار جنيف يمكن أن يوحي بموت مسار التسوية برمتها بعد خروجها من تحت الأضواء، وثانيهما أن مهمته، والنجاح فيها، باتت بالنسبة إليه محددة لمستقبله السياسي، فالرجل يبدو طامحاً ولا سقوف لطموحاته، ولربما كان ذلك هو ما يفسر إعلانه عن انعقاد الجولة السابعة التي من المقرر لها أن تنطلق هذا اليوم.

وفاة طفل في «الركبان» نتيجة ضرب مبرّح من قبل والده!

«قسد» تمنع المنظمات الإنسانية الدولية من دخول «مخيم الهول»

معاناة قاهرة يتعرض لها الأطفال السوريون داخل «مخيم الهول» (عن الانترنت)

منعت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية، المنظمات الإنسانية من دخول «مخيم الهول» بريف الحسكة، في حين توفي طفل في «مخيم الركبان» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وتنظيمات إرهابية موالية لها نتيجة قيام والده بضربه ضرباً مبرحاً.

وبينت مصادر من «مخيم الهول»، أن حرس المخيم التابعين لـ«قسد» منعوا دخول المنظمات الإنسانية إلى المخيم الذي يحوي نساء مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، عقب هروب امرأتين من القسم الثامن، وذلك وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وذكر مصدر من أمن المخيم، أن أبواب المخيم وبناءً على تعليمات من قيادة أمنه، أغلقت أمام المنظمات الإنسانية والدولية، وسمحت فقط للهلال الأحمر الكردي ومنظمة مار يعقوب بالدخول، باعتبارها تابعة لما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية التي تسيطر عليها «قسد».

بدورها، أكدت مصادر محلية، أن توزيع الخبز والمياه لا يزال مستمراً عبر إدارة الأقسام في المخيم، من دون توزيع السلل الغذائية والطبية التي من المقرر توزيعها منذ منتصف آذار الجاري.

كما تسبب الإغلاق بإيقاف المراكز التعليمية والصحية ومكاتب الدعم النفسي وكل المشاريع التي أطلقتها هذه المنظمات في المخيم لأجل غير مسمى.

وأشار المصدر الأمني إلى أن سبب إيقاف دخول المنظمات هو شكوك قوى أمن المخيم بتورط بعض موظفي هذه المنظمات بعملية تهريب امرأتين من عوائل تنظيم داعش من المخيم يوم الثلاثاء الماضي إحداهن مغربية والأخرى عراقية.

وكانت امرأتان من عائلات تنظيم داعش الموجودين في «مخيم الهول»، تمكنتا من الفرار من القسم الخامس إلى خارج المخيم في السادس عشر من الشهر الحالي.

وعقب ذلك استنفرت ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لـ«قسد»، واستقدمت تعزيزات عسكرية إلى بلدة الهول والمخيم، وبدأت بحملات تمشيط داخلهما بحثاً عن الامرأتين، كما داهمت عدداً من الخيم واعتقلت عدداً من مسلحي داعش من جنسيات مختلفة.

وفي «مخيم الركبان» الواقع أقصى جنوب شرق سورية والذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وتنظيمات إرهابية موالية لها توفي طفل يبلغ من العمر أربع سنوات، نتيجة قيام والده بضربه ضرباً مبرحاً، وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

ويقع «مخيم الركبان» في منطقة التنف على الحدود السورية – الأردنية – العراقية التي تحتلها القوات الأميركية وتنظيمات إرهابية موالية لها، حيث يتم احتجاز آلاف النازحين فيه والاستيلاء على المساعدات الغذائية والإغاثية من قبل الاحتلال وإرهابييه.

وذكرت المصادر، أن ميليشيا «مغاوير الثورة» التابعة للاحتلال الأميركي اعتقلت الأب الذي ينحدر من مدينة مهين بريف حمص لعدة ساعات قبل إطلاق سراحه دون محاسبته على قتل طفله.

وفي الآونة الأخيرة، تزايدت عمليات خروج الأسر من «مخيم الركبان» إلى مناطق سيطرة الدولة، نتيجة سوء الأوضاع المعيشية في المخيم الذي يعاني أوضاعاً إنسانية صعبة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانعدام فرص العمل بداخله بعد أن حوله الاحتلال الأميركي وإرهابيوه إلى سجن كبير في البادية الشرقية.

وفي الثالث والعشرين من كانون الأول الماضي أكدت الهيئتان التنسيقيتان الوزاريتان السورية والروسية في بيان أن الوضع الإنساني لا يزال حرجاً في المناطق التي تسيطر عليها الدول الغربية وخاصة في «مخيم الركبان»، حيث أصبح الوضع كارثياً ويعاني سكانه نقص الغذاء وعدم إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الطبية المناسبة.

وطالبت دمشق وموسكو مراراً الولايات المتحدة الأميركية بالانسحاب من الأراضي التي تحتلها في سورية.

وكالات

مقتل اثنين من مسلحيها بريف الرقة

مع تزايد حالات الفرار.. «قسد» تنقل ٢٥٠ مجنداً قسراً إلى منبج

للحد من حالات فرارهم التي تزايدت مؤخراً، قامت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية بنقل مئات المدنيين الذين اختطفتهم وجندتهم قسراً للقتال في صفوفها، من مقر «الفرقة١٧» شمال مدينة الرقة الذي تتخذ منه معسكراً لها، إلى معسكر «سد تشرين» شرق مدينة منبج بريف حلب الشرقي، تزامناً مع تواصل عمليات استهداف مسلحيها من مجهولين ومقتل عدد منهم.

وقالت مصادر مطلعة، حسب مواقع إلكترونية معارضة: إن قرابة ٢٥٠ مسلحاً من المجندين قسراً خلال الشهر الجاري تم نقلهم إلى معسكر «سد تشرين» شرق منبج، نتيجة تزايد عمليات فرار مسلحي «قسد» من مقر الفرقة ١٧ مؤخراً.

وأشارت المصادر إلى أن العملية تمت عصر السبت عبر ٤ حافلات نقل تتبع لما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة لـ«قسد»، موضحاً أن تلك العملية تعد خطوة أولى، حيث تخطط «قسد» لنقل ١٠٠٠ مجند من الفرقة إلى معسكر «سد تشرين».

وتواصل ميليشيات «قسد» بدعم من قوات الاحتلال الأميركي تنفيذ حملات اعتقال بحق الشبان المدنيين في القرى والبلدات الواقعة ضمن مناطق سيطرتها في الجزيرة السورية، تحت ذرائع مختلفة أبرزها الانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي، في حين أن الهدف الرئيس من تلك الاعتقالات هو تجنيدهم بشكل إجباري في صفوفها بغية زجهم في معسكراتها ومعاركها، وخاصة على خطوط التماس مع قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين شمال محافظتي الرقة والحسكة.

كما تواصل «قسد» اختطافها للقاصرين بين الحين والآخر في مناطق سيطرتها على يد مسلحي ما تسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لها لضمهم لمعسكراتها قسراً، ومن ثم زجهم في القتال إلى جانبها في المعارك التي تخوضها في المنطقة، وذلك على الرغم من توقيعها على خطة عمل مع الأمم المتحدة في تموز عام ٢٠١٩ من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال في صفوفها.

وتتصاعد باستمرار الاحتجاجات الشعبية لأبناء القبائل العربية الرافضة لممارسات ميليشيات «قسد» الإجرامية ووجود قوات الاحتلال الأميركي اللذين يواصلان سرقة النفط والغاز والقمح وثروات الشعب السوري في مناطق سيطرة الاحتلال والميليشيات في الجزيرة.

على خط مواز، قتل مسلحان من ميليشيات «قسد» برصاص مجهولين استهدفوا عربتهما العسكرية على طريق السلحبية غرب الرقة، حسب ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مصدر مما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لـ«قسد».

وبيّن المصدر أن المهاجمين الذين تقلّهم دراجة نارية وبعد استهداف العربة برشاشات خفيفة، لاذوا بالفرار، موضحاً أن موقع الهجوم شهد استنفاراً عسكرياً للميليشيات، وتم تمشيط الخيم الخاصة بالنازحين المحاذية للطريق العام قرب موقع الهجوم، واعتقال ٦ من شبان المخيم للتحقيق معهم، من دون توفر أدلة على صلتهم بعملية القتل!.

وأشار إلى أن قتلى «قسد» نقلوا إلى مشفى الطبقة العسكري، في ثاني هجوم ضد دوريات الميليشيات بريف الرقة خلال ثلاثة أيام، حيث شهد مساء الجمعة هجوماً مماثلاً ضد دورية لـ«الأسايش» في ريف الرقة الشمالي قتل على إثره مسلح من «قسد» وأصيب اثنان آخران.

وفي ٢٨ شباط الماضي، قتل مسلحان اثنان من «قسد» إثر انفجار عبوة ناسفة بسيارة كانت تقلهما قرب قرية السعدة الغربية جنوب الحسكة.

وكالات

إرهابيو أردوغان واصلوا تدمير «تل ترندة» في عفرين

بمشاركة خبراء دوليين، بدأ أمس اللقاء الدولي الخاص بالمواقع الأثرية السورية المدرجة في لوائح منظمة اليونسكو بدعوة من الأمانة السورية للتنمية، وذلك في الجناح السوري بمعرض «إكسبو ٢٠٢٠ دبي»، على حين واصلت مرتزقة الاحتلال التركي انتهاكاتها بحق الأوابد التاريخية في منطقة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي الغربي بحثاً عن الكنوز المدفونة لسرقتها.

ويشارك في اللقاء الدولي الذي جاء تحت عنوان «استعادة التراث السوري وإحياء المجتمعات المحلية»، حسب بيان للأمانة السورية للتنمية، نقلته وكالة «سانا»، رؤساء مهمات وبعثات أثرية ساعدت في اكتشاف وتطوير وتعزيز التراث العالمي المتميز في سورية، وسيناقش المشاركون الوضع الحالي للمواقع التاريخية السورية وللسكان الذين يعيشون حولها.

ووفقاً للبيان، فإن اللقاء سيركز على التراث المادي والمواقع السورية الستة المدرجة في قائمة اليونسكو وهي «مدينة تدمر التاريخية، وقلعة صلاح الدين، وقلعة الحصن، ومدينة بصرى الشام، ومدينة حلب القديمة، ومدينة دمشق القديمة، ومجموعة القرى القديمة في شمال سورية أو ما تعرف بالمدن المنسية في حماة وإدلب وحلب».

كما سيتم التركيز خلال اللقاء أيضاً على مناقشة الأولويات وسبل التعاون وتنفيذ الخطط المتعلقة بالتراث السوري الذي ينعكس صونه على حماية التراث الإنساني ولاسيما أن الجزء السوري منه ضمن قائمة التراث العالمي المهدد منذ عام ٢٠١٣، وذلك حسب البيان الذي أشار إلى أن هذا التهديد يتمثل إما بالسرقة وتهريب الآثار السورية من التنظيمات الإرهابية خلال الحرب وإما بسوء تعامل هذه التنظيمات مع القطع والمواقع الأثرية أثناء التنقيب غير الشرعي واستخدام أدوات حادة تصل حد استخدام الجرافات أحياناً مثل ما حصل في بعض أجزاء موقع إيبلا بإدلب، إضافة إلى بناء التحصينات فيه وتحويله إلى حقل للرماية والتدريب من الاحتلال التركي والمجموعات الإرهابية التي يدعمها ما ألحق بالموقع الكثير من الضرر.

ويأتي اللقاء الدولي، استكمالاً للجهود التي بدأتها الأمانة السورية للتنمية في مجال التراث المادي واللامادي وهي المعتمدة لدى اليونسكو منذ العام ٢٠١٢ وتؤدي دورها كجهة خبيرة معتمدة في مجال العمل على إحياء وتأهيل المقاصد الأثرية والتراث الأثري المادي، إضافة إلى صون التراث اللامادي والترويج له.

مرتزقة الاحتلال التركي يواصلون انتهاكاتهم بحق الأوابد التاريخية في منطقة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي الغربي (عن الانترنت – أرشيف)

في المقابل، واصلت التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي عمليات الحفر وتجريف وتخريب تل ترندة الأثري منذ ٤ سنوات، أي منذ منذ بداية احتلال القوات التركية ومرتزقتها منطقة عفرين في ١٨ آذار ٢٠١٨، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

ويقع التل الأثري حسب المصادر، بالقرب من نهر عفرين جنوب شرق المدينة وهو من التلال المسجلة على قيد مديرية الآثار السورية.

وتعرض التل الأثري لتدمير ممنهج بواسطة الجرافات والآليات الثقيلة، أمام أنظار قوات الاحتلال التركي الموجودة بالقرب منه، حيث طالت عمليات التخريب سفحه وتدمير الطبقات الأثرية تباعاً، بحثاً عن الكنوز واللقى الأثرية المدفونة، وفقاً للمصادر.

ويأتي ذلك، استمراراً لمسلسل الانتهاكات التي تقوم بها تلك التنظيمات والميليشيات الموالية للاحتلال التركي في منطقة عفرين.

وفي السادس عشر من آذار الجاري، تحدثت المصادر الإعلامية المعارضة عن إقدام مسلحي الميليشيات المنضوية ضمن صفوف ما يسمى «الجيش الوطني» التابع للاحتلال التركي، على تدمير وتجريف ما تبقى من تل زونتري الأثري في عفرين.

وأشارت المصادر حينها إلى أن التل يقع بالقرب من قرية قورت قولاق التابعة لناحية شران بريف عفرين، وهو من التلال المسجلة في قيود مديرية الآثار السورية.

وأوضحت أن التل الأثري تعرض لحفر وتخريب بواسطة الجرافات الثقيلة، ما أدى إلى تدمير الطبقات الأثريّة تباعاً.

وكالات

التقى المشاركين في المؤتمر الكنسي الدولي وأكد ضرورة المحافظة على نسيج المنطقة وهويتها

الرئيس الأسد: تهجير المسيحيين هدفٌ أساسي من أهداف المخططات الخارجية للمنطقة

الوطن– وكالات

أكد الرئيس بشار الأسد خلال لقائه السبت ممثلي الجمعيات والمؤسسات الإنسانية والاجتماعية والتنموية المشاركين في المؤتمر الكنسي الدولي الذي انعقد مؤخراً في سورية، أن جوهر الأعمال التنموية هو المحافظة على التوازن الاجتماعي، وأنَّ تهجير المسيحيين هدفٌ أساسي من أهداف المخططات الخارجية للمنطقة، لكنه بشكلٍ أساسي هدفٌ إسرائيلي.

واعتبر الرئيس الأسد في حواره مع المشاركين، أن الجانب العقائدي هو جانبٌ هامٌّ جداً، إلا أن الجانب المعيشي اليومي يوازيه أهمية، وبالتالي فإن هذه المبادرة الكنسية والمجتمعية التي حملَها المؤتمر أعطت عدة رسائل أبرزها أن دور البُنى الدينية والاجتماعية في سورية من جمعيات ومؤسسات لم ينحصر فقط بالجانب الديني، وإنّما قامت بواجبٍ اجتماعي، ودورٍ تنموي لأنها قدمت مساعدات ومساهمات دون تمييز، مشيراً إلى أن المواطن المسيحيَّ في سورية ليس ضيفاً، ولا مواطناً عابراً وإنّما هو شريك، وعنوان هذه الشراكة هو العمل والإنتاج، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

كما اعتبر الرئيس الأسد، أن جوهر الأعمال التنموية هو المحافظة على التوازن الاجتماعي، مؤكداً أهمية فرصة الحوار والتفكير الجماعي التي وفرها هذا المؤتمر، ووضع آليات لمتابعة كلّ الأفكار والطروحات التي تمّت مناقشتها على الأرض بما ينعكس خيراً على أوسع نطاق في سورية.

وأكّد الرئيس الأسد، أن تهجير المسيحيين هدفٌ أساسي من أهداف المخططات الخارجية للمنطقة، لكنه بشكل أساسي هدفٌ إسرائيلي، لأنه عندما تنقسم دول المنطقة إلى دويلاتٍ طائفيةٍ مختلفةٍ كلّ واحدةٍ لها لون، فتصبح إسرائيل جزءاً من النسيج الطبيعي، ولذلك فإن المحافظة على نسيج المنطقة وهويتها المتنوعة هي ضرورةٌ يجب أن ندافع عنها.

الرئيس بشار الأسد خلال لقائه السبت ممثلي الجمعيات والمؤسسات الإنسانية والاجتماعية والتنموية المشاركين في المؤتمر الكنسي الدولي (عن الانترنت)

وعقد المؤتمر الكنسي الدولي بمشاركة عربية ودولية في قصر المؤتمرات بدمشق تحت شعارٍ «الكنيسة بيتٌ للمحبة.. مسيرة مشتركة»، وذلك في الفترة ما بين ١٥ – ١٧ آذار الجاري.

وتوجه بابا الفاتيكان فرنسيس الأول بكلمة خلال حفل الافتتاح إلى المشاركين في المؤتمر ألقاها نيابة عنه المطران أنطوان أودو، وقال فيها: «من ناحية تستمر الحرب في سورية والتي دخلت عامها الثاني عشر، في خلق المعاناة والجوع والموت، ومن ناحية أخرى تستمر المبادرات في إعطاء الرجاء والمنظور المستقبلي للشعب الذي بقي».

من جهته أشار بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الملكيين الكاثوليك يوسف العبسي في كلمة له إلى أنه حين وقعت الأزمة في العراق من جهة، وحرب إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦، من ناحية أخرى، استقبلت سورية آلاف النازحين وقدمت لهم مؤسسات وشعباً، المساعدات على أنواعها وعاملتهم معاملة أبنائها وهكذا عملت مع من قدم إليها عبر تاريخها، ونرجو أن نتمكن يوماً من الاستمرار في مساعدة الغير ما اعتدنا، ولا نريد أن نكون عالة على أحد إنما نرغب في أن نحصل على السلام لنتمكن من أن نعمر بلدنا ونأمل أن نساعد في يوم من الأيام من يحتاج إلى مساعدة «فقط أعطونا السلام».

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش المؤتمر، أكد بطريرك الكنيسة السريانية الأرثوذكسية في سورية إغناطيوس أفرام الثاني، أن الكنيسة قامت بخطوات كثيرة بخصوص الحصار الجائر على سورية، خطوات بدأت من سورية، عبر العديد من الرسائل والبيانات الموجهة للكنائس والحكومات الغربية للمطالبة برفع الحصار عن سورية، ومن ثم من خلال الزيارات المتعددة إلى كنائس ودول في الغرب.

وسط ارتياح كبير.. إقبال جيد على التسوية في دير الزور والرقة

شهدت مراكز التسوية في دير الزور والرقة، أمس، إقبالاً جيداً من قبل الراغبين بالانضمام إليها.

وذكرت وكالة «سانا»، أن عملية التسوية في مركز صالة العامل بمدينة دير الزور تواصلت وسط إقبال جيد من المشمولين بها وتسهيلات من قبل اللجان المختصة وتعاون من قبل الأهالي والوجهاء لضمان وصول جميع المطلوبين الراغبين بالعودة إلى مناطقهم وحياتهم الطبيعية بين ذويهم.

وبين عدد من الذين سويت أوضاعهم أنهم يشعرون بالارتياح الكبير لعودتهم إلى الطريق الصحيح وممارسة حياتهم الطبيعية في مناطقهم وبين رفاقهم في الجيش، مؤكدين وجود العشرات من الأشخاص الذين يرغبون بالوصول إلى مركز التسوية ويعملون على كسر العراقيل والمعوقات التي تمنعهم من ذلك بالتعاون مع الوجهاء والجهات المعنية.

وأوضح أحمد الصالح أنه قام بإجراء التسوية ليعود إلى بيته وأرضه وأهله، في حين قال إياد جمعة: إنه متخلف عن أداء الخدمة الإلزامية وسوى وضعه تمهيداً للالتحاق بصفوف الجيش العربي السوري والدفاع عن الوطن، في وقت وجه فيه عمار العبادي الدعوة لجميع المطلوبين لاستثمار مكرمة التسوية والعودة إلى ديارهم وأهلهم، وفق ما ذكرت صحيفة «الفرات» المحلية.

وتشير الأرقام التي سجلها مركز التسوية في دير الزور بانضمام أكثر من ٣٦ ألفاً من المطلوبين خلال الخمسة أشهر الماضية، وهي عمر عملية التسوية في المدينة، رغبة ممن ضل الطريق في طي صفحة الماضي والعمل على بناء مستقبل أفضل للوطن مع جميع السوريين والدفاع عنه حتى تطهير ما تبقى من ربوعه من التنظيمات الإرهابية.

وفي بلدة السبخة بريف الرقة الشرقي استقبلت لجنة التسوية عدداً من المطلوبين الراغبين بتسوية أوضاعهم وسط ارتياح كبير وتسهيلات في الإجراءات والمهل التي تم منحها للمتخلفين عن خدمة العلم والفارين من الخدمتين الاحتياطية والإلزامية.

وقد سوّت الجهات المختصة في مركز مدينة السبخة حتى تاريخ ١٥ الشهر الماضي، أوضاع ٣٤١٨ مطلوباً.

وتمت تسوية أوضاع الآلاف من الأشخاص خلال عمليات التسوية في درعا وحلب ودير الزور وريف دمشق والرقة وعادوا جميعهم إلى حياتهم الطبيعية في مناطقهم ومنهم إلى صفوف الجيش العربي السوري لإكمال الخدمة الإلزامية والاحتياطية.

وتتواصل خلال الأيام القادمة عمليات تسوية الأوضاع لإتاحة الفرصة أمام كل المشمولين بها.

وكالات

«التركي» يقلص وجوده في «خفض التصعيد» وارتباك في صفوف إرهابييه

الجيش يدمي «النصرة» ويعترض رتلاً للاحتلال الأميركي.. و«الحربي» يدمر مخابئ للدواعش

حلب– خالد زنكلو
حماة– محمد أحمد خبازي
دمشق– الوطن– وكالات

بينما دمر الطيران الحربي السوري والروسي، أمس، مخابئ لتنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، وقضى على العديد من الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد»، تمر الأخيرة في حالة من المخاض في ظل التغيرات التي تعيشها، على الرغم من ثبات خطوط التماس فيها لأكثر من سنتين، ما قد يوحي بمستقبل مجهول محفوف بالمخاطر يصعب التكهن بمنحنى تطوراته.

فبينما واظب إرهابيو النظام التركي على خروقاتهم لوقف إطلاق النار في «خفض التصعيد»، ساري المفعول منذ ٥ آذار ٢٠٢٠، رد الجيش العربي السوري بقوة على اعتداءاتهم المتكررة باتجاه نقاط تمركزه بريف إدلب الجنوبي، وواصلت المسيّرات نشاطها الدؤوب بما يدل على التحضير لعمل عسكري ما، في وقت أعاد جيش الاحتلال التركي انتشار قواته في المنطقة بالتزامن مع تحركاته لتقليص عديد جنوده وعتاده العسكري إلى خارج المنطقة التي طال فيها تملص وتعنت نظام الرئيس رجب طيب أردوغان بتنفيذ التزاماته التي نصت عليها الاتفاقيات الثنائية مع روسيا.

وأفادت مصادر ميدانية في ريف إدلب الجنوبي لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العربي السوري استهدفت أمس بقذائف المدفعية والصواريخ مصادر النيران في محيط بلدات البارة وسفوهن وفليفل والفطيرة وبينين بجبل الزاوية جنوب إدلب، محققة إصابات مباشرة أدت إلى جرح وقتل عدد من مسلحي ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي يقودها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي.

وأشارت إلى أن الجيش العربي السوري، خاض اشتباكات مع مسلحي «الفتح المبين» في محور بلدة كفرروما بريف إدلب الجنوبي إثر استهداف نقاط انتشاره، لافتاً إلى أن وسائط نيران الجيش لقنت المعتدين درساً كبيراً دفعتهم إلى إخلاء بعض نقاطهم المتقدمة بعد أن تكبدوا خسائر بشرية وعسكرية كبيرة.

وبالتزامن، ذكرت مصادر محلية في إدلب لـ«الوطن»، أن المقاتلات الروسية والطائرات المسيّرة التابعة لسلاح الجو الروسي استمرت بالتحليق على مدار الساعة، ولليوم الثالث على التوالي، في أكثر من منطقة في محافظة إدلب شملت خطوط التماس جنوبها وشرقها ومدينة إدلب وريف المحافظة الشمالي، لاسيما في محيط مدينة معرتمصرين، والتي سبق أن وجهت المقاتلات الروسية فيها ضربات عديدة لمعاقل وأوكار «جبهة النصرة».

وأثار رصد المسيّرات الروسية لعموم مناطق «خفض التصعيد» وتحديث بنك أهدافها باستمرار وتزويد غرفة العمليات بها، خوف «النصرة»، الفرع السوري لتنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الممولة من النظام التركي مثل «الجبهة الوطنية للتحرير»، التي استنفرت مسلحيها عند جبهات القتال تحسباً لعملية عسكرية للجيش العربي السوري بمساندة قوات الجو الروسية.

إلى ذلك، بينت مصادر معارضة، أن نظام أردوغان أوعز إلى جيش الاحتلال التركي بسحب ٤٠٠ عنصر من قواته المتمركزة في نقاط مراقبته غير الشرعية ومن قواعده العسكرية المنتشرة في إدلب باتجاه العراق لقتال «حزب العمال الكردستاني»، الأمر الذي تسبب بردود فعل غاضبة في صفوف تنظيمات وميليشيات أردوغان في «خفض التصعيد» والتي تعتقد أن مهمة جيش الاحتلال التركي في المنطقة هي حمايتها من أي هجوم للجيش العربي السوري لتطهيرها من الإرهاب.

وأول من أمس كشفت «الوطن»، أن جيش الاحتلال التركي أعاد تموضع قواته في إدلب، وعمد إلى سحب ٣ أرتال عسكرية من خطوط التماس بجبل الزاوية إلى شمال طريق عام حلب– اللاذقية خلال الأسبوعين المنصرمين، والمعروفة بـ«M4»، ما فسره مراقبون على أنه مناورة عسكرية وليس خطوة جدية نحو تنفيذ «اتفاق موسكو» مع روسيا لفتح الطريق الدولية أمام حركة المرور والترانزيت.

وأما في البادية الشرقية، فقد بيَّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري والروسي المشترك شن غارات على مواقع لداعش في بادية حمص طالت مخابئ محصنة للتنظيم، مؤكداً أن الغارات حققت أهدافها ودمرت تلك المخابئ.

إلى شمال شرق البلاد، فقد اعترض حاجز للجيش العربي السوري رتل عربات عسكرية لقوات الاحتلال الأميركي في بلدة تل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي حسب ما نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية.

وقالت المصادر: إن «حاجزاً للجيش يتمركز قرب قريتي قبر الصغير وقبور الغراجنة في بلدة تل تمر بالحسكة، أوقف ٦ عربات عسكرية لقوات الاحتلال الأميركية حاولت دخول القريتين وطردها خارج المنطقة».

ويوم الجمعة الماضي، أوقف أهالي قريتي رحية السودة وطامنة الرحية في ريف القامشلي الجنوبي بمساندة حاجز للجيش، ٦ آليات عسكرية لقوات الاحتلال الأميركي حاولت دخول قرية طامنة الرحية عبر حاجز رحية السودة وطردوها من المنطقة.

قوات للجيش السوري تستهدف إرهابيي النظام التركي جنوب إدلب (عن الانترنت)

«النصرة» تعتقل ١٨ تاجراً في إدلب بسبب رفضهم دفع أتاوات

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

الأمن الغذائي العالمي في خطر

أثارت الحرب الأوكرانية أزمة جديدة في ظل النظام العالمي الحالي الذي أصبح فيه العالم قرية صغيرة تتداخل فيه الأحداث والأنشطة التجارية والاقتصادية بمختلف أشكالها وصورها.

ويُقدّر آخر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية «فاو»، أن أسعار الغذاء والأعلاف يمكن أن ترتفع بنسبة ٧ إلى ٢٢ بالمئة فوق المستويات المرتفعة بالفعل، نتيجة الحرب الأوكرانية التي أثرت في إمدادات القمح العالمية، ما جعل العالم يقترب من أزمة غذاء خطرة، فروسيا وأوكرانيا من أكبر منتجي المحاصيل الغذائية على مستوى العالم، والدولتان تصدران ثلث صادرات القمح العالمية.

في عام ٢٠٠٤ أطلق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برنامجاً لتطوير الزراعة، تضمن أهدافاً لضمان ٨٠– ٩٥ في المئة من الاكتفاء الذاتي بما في ذلك الحبوب، لتصبح روسيا، المصدر الأول للقمح في العالم وفقاً لبيانات إحصاءات وزارة الزراعة الأميركية.

تشكل الصادرات الروسية ثلث واردات القمح في الشرق الأوسط وإفريقيا، و١٠ في المئة من واردات آسيا، ونحو خمس إجمالي الطلب على القمح في العالم، تنتج أوكرانيا وروسيا معاً قرابة ٣٠ بالمئة من القمح، و١٧ بالمئة من الذرة، وأكثر من نصف صادرات زيت بذور دوّار الشمس في العالم، وتُركز روسيا على إنتاج الغذاء الصحي، واستخدام الأسمدة الخالية من أو قليلة المعادن، إضافة إلى إنتاج كميات هائلة من العناصر المغذية للتربة مثل البوتاس والفوسفات وهي مكونات أساسية للأسمدة، وتحتل أوكرانيا مكانة رائدة في تصدير الذرة وزيت عباد الشمس وغيرها من المنتجات، وتوفر أوكرانيا ما يقرب من ١٤ في المئة من سوق الغذاء العالمي.

وأوردت «GETTY IMAGES» أن الحرب الأوكرانية أحدثت صدمة للإمدادات العالمية من الغذاء، وأدت لأكبر أزمة في سلة الغذاء العالمي منذ الركود الاقتصادي الكبير وارتفعت أسعار القمح إلى مستويات قياسية، متجاوزة المستويات التي شوهدت خلال أزمة الغذاء في ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ خوفاً من النقص في الإمدادات.

حذرت منظمات المعونة الغذائية من أن الارتفاع في الأسعار سيؤدي إلى زيادة التضخم وسيكون التأثير الأكبر في الأمن الغذائي لمستوردي الحبوب الأكثر فقراً.

تزود روسيا تركيا بأكثر من ٧٠ في المئة من وارداتها من القمح، ووفقاً لمركز التجارة الدولي، حتى قبل الأزمة الأوكرانية، بلغ التضخم في تركيا أعلى مستوياته في ٢٠ عاماً عند ٥٤٫٤ في المئة في شباط.

ستؤدي الحرب إلى تفاقم تكلفة الغذاء التي سترتفع بشكل كبير عندما تشتري تركيا من الولايات المتحدة أو أستراليا. كما تشكل روسيا ثلثي واردات مصر من القمح، وتقول السلطات المصرية إن مخزونها من القمح يكفي لمنتصف حزيران وإن موسم الحصاد المصري يبدأ بمنتصف نيسان. ويرى المحللون أن ارتفاع أسعار الخبز والمواد الغذائية في مصر وتركيا قد يسبب اضطرابات اجتماعية.

إن روسيا بلد مُصدر رئيسي للأسمدة، ويمكن أن تؤدي التعطلات في الصادرات الروسية من الأسمدة، إلى ارتفاع التكاليف على المزارعين وانخفاض إنتاجية المحاصيل، وبالتالي ارتفاع تكاليف الغذاء، وهناك حاجة لكميات هائلة من الغاز الطبيعي لإنتاج الأمونيا، المكون الرئيسي في سماد النيتروجين.

حظرت أوكرانيا تصدير الماشية واللحوم وغيرها من منتجات الماشية، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى المزيد من خفض الإمدادات الغذائية العالمية، ومنذ بدء الحرب الأوكرانية، تحرّكت بلدان عديدة من المجر حتى أندونيسيا لغلق باب التصدير وتخزين الحبوب والدقيق، وظهرت ملامح الحمائية التجارية لتُعمّق مشكلات الأسعار والإمدادات العالمية، كما أدّت الاختناقات الملاحية وتعقيدات الحرب إلى عرقلة الصادرات الأوكرانية.

وعطّلت عمليات مقاطعة شركات الشحن للموانئ الروسية والتأثيرات غير المباشرة للعقوبات أيضاً تدفق الغذاء والأعلاف من روسيا، فيما قررت روسيا فرض حظر كامل مؤقت على تصدير القمح والشعير والذرة وسلع غذائية أخرى ويمتد مفعول الحظر إلى نهاية حزيران المقبل.

العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا، سيقابلها ردود فعل مشابهة من روسيا الاتحادية، العالم سيواجه مشكلة؛ أن الفقراء، سيجدون صعوبة في الحصول على الخبز.

من جانب آخر ووفقاً لحسابات الأمم المتحدة، فإن العالم يحتاج إلى زيادة إنتاج الغذاء بنسبة ٤٠ في المئة بحلول ٢٠٥٠ لمواكبة عدد السكان الذي من المتوقع أن يرتفع بواقع مليار شخص على مدار الـ٣٠ عاما المقبلة.

حظر تصدير القمح الذي أحدث أزمة عالمية في إمدادات الغذاء في دول إفريقيا والشرق الأوسط لتصبح أكبر المتضررين، وأصبحت ١١ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أبرزها المغرب، ومصر، ولبنان، واليمن، والعراق، وتونس، والأردن، فضلاً عن ماليزيا، وإندونيسيا، وبنغلاديش، مهددة بارتفاع أسعار الخبز.

ووفقاً لشبكة «لينتا رو» الروسية يصل احتياطي الحبوب حالياً في العالم إلى ٥٧ مليون طن، وهو الرقم الأدنى لمدة تسع سنوات.

وقالت إن هذه الكميات ستكون كافية للعالم لمدة ٢٧ يوماً، إن نقص الإمدادات الروسية والأوكرانية سوف يسفر عن تضخم أعلى في أسعار الغذاء وإلى نقص في الغذاء بشكل حاد في أفقر دول العالم.

إن السياسة والاقتصاد هما نمطان ضروريان لاستمرار وتأمين متطلبات الحياة البشرية وخاصة في الحروب والأزمات، والحرب الأوكرانية جعلت سلة الأمن الغذائي العالمي في خطر وخاصة في الدول النامية والفقيرة.